القدرة الشرائية للمواطن اليمني في تراجع مستمر

عبدالله الخولاني

القدرة الشرائية للمواطن اليمني في تراجع مستمر خاصة في ظل تراجع مستوى الدخل وارتفاع مؤشرات البطالة والفقر لتكون النتيجة أن الأسر اليمنية عاجزة عن توفير ادنى مقومات الحياة اليومية.

وبحسب بيانات البنك المركزي اليمني فقد سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا من 172,80 في نهاية اكتوبر 2013م إلى 174,04 في نوفمبر من نفس العام وهذا يعكس تضخم شهري بنسبة 0,71 % فيما سجل التضخم التراكمي للفترة ديسمبر-2012 نوفمبر 2013م 6,96 %.

وأكد خبراء اقتصاديون، أن تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، مرتبط بارتفاع كلفة السلع والمنتجات والخدمات مع التباطؤ الذي تشهده القطاعات الاقتصادية.

هشاشة

يواجه الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة تتمثل في ضعف وهشاشة مصادر النمو الاقتصادي خاصة وأن التوقعات المستقبلية تشير إلى استمرار تحقيق الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي معدل نمو منخفض (4.5 %) في المتوسط سنوياً خلال العام 2013م نتيجة تداعيات الآثار السلبية للاحداث السياسية وكذلك توقع استمرار تراجع كميات النفط الخام المستخرج (في ظل الوضع الراهن) إلى جانب النمو المتدرج لعمليات استخراج وتصدير الغاز الطبيعي المسال إلا إذا تم اكتشاف حقول جديدة ذات إنتاج كبير.

وطبقا لتقرير رسمي فإن السياسات الاقتصادية المتبعة لم تتمكن من تحقيق النمو الحقيقي في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما في القطاعات الإنتاجية الرئيسة مثل القطاع الزراعي والصناعي التحويلي اللذين يسهمان في بناء التنمية المستدامة , كما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والمعتمد على النفط القابل للنضوب والخاضع لتقلبات الأسعار العالمية لتحقيق النمو الاقتصادي يجعل الاقتصاد في حالة عدم استقرار دائم.

تعقيد الظروف المعيشية

مؤكدا إن ضعف قدرة الدولة في تحقيق الأمن الاقتصادي والمتمثل في القطاع الزراعي والصناعي التحويلي يسهم في انخفاض مستويات الدخل ، مما يساعد في تراجع الكفاءة والقدرة لأفراد المجتمع وهو ما يكون له انعكاسات سلبية تتمثل في تعقيد الظروف المعيشية وتدني مستوى النظم التعليمية والصحية وكذلك تراجع عدد من المؤسسات الإنتاجية وزيادة نسبة البطالة .

رأي اقتصادي

د.أحمد إسماعيل البواب

تحديات منظمة التجارة العالمية

مع دخول بلادنا اليمن منظمة التجارة العالمية ازدادت الحاجة إلى المزيد من الإصلاحات للتماشي مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والانفتاح والتكتل والعولمة لأن مسيرة بلادنا بصفة خاصة وبعض بلدان العالم عربية وأجنبية في هذا الاتجاه لا زالت مترددة وبطيئة خصوصا على المستوى المالي والمصرفي رغم تنبه البعض منها إلى فرص الانتشار الإقليمي والدولي إلا أنه يعتبر الانتشار الفعلي لمصارفنا ومؤسساتنا المالية اليمنية والعربية محدودا ومن الملاحظ أن حصتها ضئيلة جدا ولا يتجاوز دورها في معظم الأحيان تقديم خدمات مالية ومصرفية بسيطة تتركز في مجال التجارة الخارجية من دون المشاركة في خدمة الاقتصاديات المحلية ومن خلال متابعتي الدائمة للتوسع المصرفي والمالي العربي أجد أن البنك العربي أول المصارف العربية التي انتشرت في الوطن العربي والبلدان الإسلامية وغيرها وأكثرها تواجداً.

ويأتي ضعف تواجد المؤسسات المالية والمصرفية ليمن الثاني والعشرين من مايو وبلدان الوطن العربي إلى عوامل عدة البعض منها مرتبط بحجم التجارة العربية البينية الصغيرة إلى جانب قلة عدد المصارف والمؤسسات المالية ذات الانتشار الإقليمي وإلى العقبات والصعوبات القانونية التي تشكل أهم العوائق.

فالقطاع المالي والمصرفي لا يزال من أكثر القطاعات الاقتصادية حماية بالإضافة إلى تخوف معظم البلدان العربية من المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية ذات الحجم الكبير التي تتمتع بكفاءة عالية ومقدرة كبيرة مقارنة بالمصارف والمؤسسات المالية اليمنية بل و العربية عموما و إلى تزايد صعوبات تواجد مصارفنا ومؤسساتنا المالية العربية في الأسواق المصرفية والمالية الأجنبية نتيجة كثرة متطلبات السلطات النقدية وزيادة تعقيدات شروط مزاولة المهنة وتكاليف التشغيل وأنظمة وقوانين ومعايير منظمة التجارة العالمية.

EmaiL ahmed al Pauap@hotmil.COM

أكد في ندوة للتعريف بمستجدات الانضمام عدم تأثيره على العمالة والايرادات

بن طالب: انضمام اليمن للتجارة العالمية دافع لتطوير الاقتصاد الوطني

محمد راجح

قال وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعدالدين بن طالب إن انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية يمثل منعطفاً رئيسياً في مسيرة الاقتصاد الوطني .

واكد بن طالب في ندوة خاصة عقدت امس بصنعاء للتعريف بمستجدات ومراحل انضمام اليمن للتجارة العالمية - عدم وجود أي اثار سلبية لعملية الانضمام على العمالة او الايرادات .

واضاف أن الانضمام للمنظمة يمثل دافعاً هاماً لتطوير الاقتصاد والمنتج الوطني وتحرير السوق التجارية خاصة بين الدول الأعضاء في المنظمة ، موضحا ان ذلك يمكن ان يطور الاداء في السوق المحلية وجعل اليمن في مستوى المنافسة في السوق العالمية.

ومنذ الرابع من ديسمبر الماضي اصبحت اليمن العضو رقم 160 في منظمة التجارة العالمية بعد اجراءات شاقة استمرت لنحو 15 عاماً.

وتوجت عملية استكمال كافة اجراءات الانضمام بعد موافقة اوكرانيا بمصادقة الاجتماع التاسع لوزراء التجارة بمنظمة التجارة العالمية، والذي عقد في جزيرة بالي بجمهورية إندونيسيا شهر ديسمبر من العام 2013م على وثائق قبول انضمام اليمن رسميا إلى المنظمة.

ويأتي ذلك بعد توصية فريق عمل مجموعة انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، بالقبول النهائي لوثائق انضمام اليمن، وذلك في الجولة الحادية عشرة والأخيرة من مفاوضات اليمن متعددة الأطراف، التي عقدت في مدينة جنيف السويسرية نهاية سبتمبر الماضي.

وبعد الانتهاء من كافة الخطوات المتعلقة بالانضمام بدأت اجراءات التصديقات المحلية بموافقة مجلس الوزراء على البروتوكول ورفعة لمجلس النواب لإقراره ومن ثم رئاسة الجمهورية.

واستعرض وزير الصناعة والتجارة مراحل الانضمام والتي كانت صعبة خصوصا مع اوكرانيا والتي لم يتم حسمها إلا في آخر جلسة عمل بين الطرفين .

وقال ان هناك استعداداً دولياً لمساعدة اليمن في عملية التحديث والتغيير والانتقال الى المنظمة .

مثمناً كل الجهود والخبرات السابقة التي ساهمت في دعم مسار اليمن للانضمام إلى المنظمة ، حيث ستقوم الوزارة بتكريم كل من ساهم في انجاز هذا العمل من الوزراء السابقين وغيرهم .

واستعرضت الندوة عددا من اوراق العمل التي ركزت على خطوات انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية ، في مجالي التجارة والخدمات ومفاوضات اليمن في النفاذ للأسواق ، بالإضافة الى اوراق عمل عن حماية الانتاج الوطني والجوانب التجارية للملكية الفكرية ، فضلا عن المساعدات الاوروبية لانضمام اليمن للمنظمة.

وطالب خبراء في هذا السياق الحكومة بإصلاح المنظومة الاقتصادية ، لكي يتقبل الاقتصاد اليمني ويستوعب متطلبات التهيئة اللازمة لما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، لأن ذلك سيترتب علية تقديم الكثير من الالتزامات الدولية التي يصعب الخروج عنها ، مؤكدين أن القطاع الخاص سيكون امام منافسة شديدة من قبل كافة القطاعات الخاصة الإقليمية والعالمية والمجال سيفتح بدون أي قيود وهنا ستكون المهمة شاقة جدا للصمود لمن سيكون له قدرة خاصة على توسيع نشاطه على زيادة الإنتاج ، والبحث عن مصادر لتنمية كافة القطاعات الواعدة .

كما أن هناك بحسب مختصين قطاعات اقتصادية يمنية يمكن المنافسة بها في حال قيام الدولة بتطويرها ومساعدة القطاع الخاص للاستثمار فيها ، ولهذا لابد ان يرافق عملية الانضمام حزمة من البرامج والخطط الهادفة لتحسين بيئة الاستثمار وتعديل القوانين والانظمة ، وكذا تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص ، وحل المشاكل والصعوبات التي يواجها القطاع الخاص ، وكذا العمل على تحقيق الامن والاستقرار ، والاهتمام بالتدريب وتأهيل الايادي العاملة.

مناقصات تعز تقر مشاريع تنموية بـ1,4 مليار ريال

تعز /سبأ

أقرت لجنة المناقصات بمحافظة تعز في اجتماعها أمس الأول برئاسة المحافظ شوقي احمد هائل، 17 مشروعا في مجال الطرقات ومشاريع التربية والتعليم واستكمال عدد من مشاريع كهرباء الوحدة التنفيذية وشراء عدد من الأجهزة والمستلزمات الطبية ومعالجة أوضاع المشاريع المتعثرة بتكلفة إجمالية بلغت مليارا وأربعمائة مليون ريال.

حيث أقرت اللجنة شق وتوسعة طريق المنعم الآجرة بمديرية جبل حبشي بتكلفة 100 مليون ريال وشراء تجهيزات ومستلزمات طبية لهيئة مستشفى الثورة العام بتعز بمبلغ 400مليون ريال وكذا شراء جهاز محوري طبقي للمستشفى الجمهوري بـ200مليون ريال .

كما أقرت اللجنة إرساء 13 مشروعا تربويا بـ500 مليون ريال ومعالجة فوارق عدد من المشاريع المتعثرة بمختلف مديريات المحافظة بتكلفة 200 مليون ريال.

ووجه المحافظ خلال الاجتماع أجهزة السلطة المحلية باستكمال إعداد الدراسات والتصاميم للمشاريع المستهدفة خلال العام 2014م والمعتمدة في الموازنة ليتم الإعلان عنها وتنفيذها .

كما وقفت لجنة المناقصات أمام التقرير السنوي لأنشطتها المنفذة خلال العام 2013م وعدد المشاريع المقرة والتي بلغت 275 مشروعا خدميا وتنمويا بتكلفة إجمالية بلغت أكثر من 9 مليارات ريال .

تسليم جوائز برنامج ادخاري بذمار

ذمار / سبأ

أشاد وكيل محافظة ذمار محمود الجبين بجهود بنك الأمل الحكومي وإسهاماته في الحد من الفقر وخلق فرص عمل للشباب من خلال برامج التمويل والادخار التي يقدمها البنك للشباب في مختلف محافظات الجمهورية.

وأكد الوكيل الجبين خلال حفل تسليم جوائز برنامج ادخاري لبنك الأمل بالمحافظة أن هذه الجهود أثمرت عن قفزة كبيرة في المجال الإداري لدى الشباب في مختلف المحافظات الأمر الذي أسهم في توفير فرص العمل والكسب لآلاف الشباب وبالتالي الإسهام في الحد من البطالة وتمويل مشاريع صغيرة مدرة للدخل بما يتناسب مع خطط وبرامج الحكومة في هذا المجال ،مؤكدا تشجيع السلطة المحلية للمبادرات المماثلة.

واستعرض المدير التنفيذي لبنك الأمل محمد صالح اللاعي خطط ومشاريع البنك في مختلف محافظات الجمهورية عبر برنامج ادخاري الذي يضم 32 ألف عميل من الشباب في مختلف المحافظات بمبلغ نصف مليار ريال .. لافتا إلى أن برامج التمويل التي يقوم بها البنك بدعم حكومي عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية وعدد من المساهمين تمكن من تقديم أكثر من 18 ألف تمويل بإجمالي مليار ريال استفاد منها مائة ألف شخص وخلقت أكثر من 11 ألف فرصة عمل.